

شؤون محلية

# استفحالت الفلأء واستفحالت الاضطهاد ..

## ١ - شؤون الفلأء و «حماية» المستهلك



بعد ان امتد الناس في هذا البلد على ان لا يكون بين النواب والوزراء وبين الادب والعلم صلة رحم او مودة ، فوجيء المسيون لاجبار الحكومة « الجبلية » نادياها في الايام الاخيرة ، حين اصيحت من هواة الشعر ، وبالذات شعر ابي الطيب المنبهي الذي يقول :

ولا تصح الحد رفا ونبه  
فما الجد الا السيد والفتنة الكبر  
فترك في الدنيا دوبا كانما  
تداول مع المرء انك المشر  
وطبيعي ان الحكومة ليست مولعة  
« بالسيف والفتنة الكبر » ! ولكنها مولعة  
بالدوي الذي تود ان تتركه بين الناس كلما  
اتخذت تدبرا او اصدرت قرارا ، ومن يستمع  
الى اجبهز الاعلام في الاونة الاخيرة يتأكد  
من صدق هذا الكلام حين يلاحظ الضجة التي  
تفتعلها هذه الاجهزة مدحا وتفرضا لتدابير

والدوي الذي تود ان تتركه بين الناس كلما اتخذت تدبرا او اصدرت قرارا ، ومن يستمع الى اجبهز الاعلام في الاونة الاخيرة يتأكد من صدق هذا الكلام حين يلاحظ الضجة التي تفتعلها هذه الاجهزة مدحا وتفرضا لتدابير

وجوفلة المداحين باخبار ملاحفة عدد من التجار لتابعهم بالاسعار ، فلماذا كل هذه الفسحة ؟ ولماذا هذا « الصدي الرائع » للجار ؟ وما هو مضمون هذا « الصدي » ؟ العرف عندنا ان المسؤولين ، فيبل ان انتخابات نيابية ، برغم احتمال ترهلهم عن كرسى النيابة ، فدب الحمية فيهم فيدعون الفرة على مصالح الشعب والفتيش ليل نهار عن هذه المصالح لتأمينها ! وكان هذه المصالح الشعبية مثل سنة الكبيس لا تاتي الا مرة واحدة كل أربع سنوات ! وهكذا فان الفرب موعد الانتخابات النيابية سبب مهم لاندفاع الحكومة ، التي معظم عناصرها - ان لم نقل كلهم - مرشحون مقلون ، في الصالح فحج حول ما تدعيه من محاربة للفلأء .

وقد يقال ان الحكومة تقصد فلأء الحد من الفلأء ، ولتفرض ان هذا صحيح ، فما ببق مواطن من الطبقات الشعبية الا وانكته باستفحالها .

ففي كل يوم يطلع علينا الاعلام الرسمي

المداحين للسلطة ، برزت مطالبة بالفرص بيد من حديد على ايدي المتاجرين بقوت المواطنين ، ثم فسرت الصحيفة مطالبتها هذه بالفول : « ان لحد من جشع التجار ضرورة فصولي للحفاظ على نظام الاقتصاد الحر . ان ملاحفة التجار ليست لخدمة ابناء الشعب ، بل هي للحفاظ على النظام و « افساده الحر » ! وهذا تدور الحكومة في الحلقة المفرغة ، وذلك لان سبب الفلأء لا يكمن في جشع التجار بل ان جشع التجار نتيجة حتمية للنظام الاقتصادي نفسه ، فالعلة في النظام ذاته الذي يسمح بكل عمليات التجارة دون حسيب او رقيب . فالناجر يفرض الاسعار التي يريد وليس في لدهه سوى امل بتحقيق بل « بسرقة » اكبر ربح ممكن من المستهلكين .

ومع نابيدنا للاحقة التجار المتلاعبين ، ندر ان المشكلة ليست في عدد من التجار برغمون الاسعار حسب مزاجهم ، وندرد ان معالجة استفحال الفلأء لا تكون بالحكم على التجار المتلاعبين بالحسي او الغرامة مع وقف

## حكايات عن عجائب «المخابرات المستورة» ونشاطها في أبو ظبي ضد الفلسطينيين!

وراء المساعدة التي تقدمتها ابو ظبي في الاسبوع الماضي حكومة الاردن تعاون امق وعلاقات اوطد .. اليكم هذه الصورة من واقع بسة الحيات !

للانظمة « الديمقراطية » توجه احدثت : الان لستم وحكم تصفهدون «الاشغبين» ، فدويلات واوكاخ دوليات الخليج العربي تشارككم معنى القضاء على « الشغبين » .

واليكم ابو ظبي : انهم الفلسطينيون ، هؤلاء الذين دوخوا العرب بمشاكلهم واصبوا الوفود الدبلوماسية واخذوا التبرعات من شوارع العواصم ، هؤلاء الصبيون دوما ، ولماذا هذا التحمل ، نعم ماذا هم صامون في ابو ظبي ، هذه الامارة الوديمة الطمئنة ؟ لقد فكروا جدسا بالمسألة ، لا يمكن ان يكون للفلسطينيين وجود محسوس في ابو ظبي ، من هم الذين فكروا ؟ اليكم اسما الابطال :

سكولاندباردي ، كان لا بد ان تعمق اواصر واوشاخ الاخوة بين مملكة الاردن وامارة ابو ظبي ، وقد اشار الى ذلك كتاب موجه من الحكومة الاردنية الى حكومة ابو ظبي يتحدث عن « عناصر مخربة » موجودة في ابو ظبي ويطلب التعاون لضرب هذه العناصر التي تادي « الدين والاسلام » ، وكان وصول احمد الطراونة اشارة غير مباشرة للبدء « بالعمل » .

وبدا العمل وكان اول مظهر من مظاهره هو المراقبة السرية للفلسطينيين و « للناصر المخربة » بشكل خاص . ومحاولة حجز جوازات السفر عند الراجمة حول تجديد الالامة او عدم تجديد الالامة .

المخارات في ابو ظبي ( ايضا ) متعددة ، هناك المخارات الداخلية ، التي تهتم بالتسؤون الداخلية لابي ظبي ، وهناك المخارات العسكرية التي تعمل في لصر ايضا ، وقد وضع سلطخاص بتدرج لشخص العناصر الرابية يحقق معها على اساس

هذا السلم ، وهو كما تزود مبرمج ودقيق : - انت ( اذا كنت فلسطينيا وفي ابو ظبي ) : اولاً : مزعم للاس ، وبهذا يمكن الزعجك ، انت الوهج الذي لا ندع الناس صامون ويوتهم مفتوحة ، وانت ، اذا تعديت في ازعاجك الامن ولم ترعو فنتيب بـ : محل الاس ، وهم يريدون مصلحة المواطنين ولا بعجهم واحد ملك لا يكف عن ازعاج بل يزهد فيصيح : مخرأ للاس ، لقد تعادت اكثر وهم هذه المرة تعيقوك وعرفوا ما هو نشاطك ، انت مع العارمة الفلسطينية ؟ اه ، هذا طبيعي ، كلنا فداه لفضة العرب الكبرى ولكننا سنحرق القدس من الصهانية ، انت اذخونا اذا كنت كذلك ولكننا عرفنا انك اكثر من مزعم ومخل ومخرب للامن ، انت منم بالتناور مع نواز طار ، هل تستطيع ان تكرر ؟ هؤلاء للمحدون الذين لا يعرفون الدين ولا الشرف ولا الفسلة ، انت سم ! لقد شخصوا شخصيتهم وثمة طرق عدة للتعامل معهم :

- ١ - المراقبة : بداوم معك رجل الشرطة
  - ٢ - تابل مدير المخارات ، عمل جوار سمر اردني ، هو ورفاقه الازمة الثانية استازم :
  - ٣ - عبد الرحيم الجلال
  - ٤ - محمد اسعد الجولاني
  - ٥ - فاسم رشيد
  - ٦ - عبد التعم الحلواني ( مصري )
  - ٧ - فستر كليشي
- مدير المخارات ( في القصر ) . ولكي توضع خطط « العمل » موضع التنفيذ وهي خطط متحفرة جدا وذات طابع



التنفيذ ! فهذه الاجراءات ليست سوى ذر للرماد في عيون المواطنين ، ومحافظلة على النظام والتجار في نهاية المطاف : والدليل هو ما قاله رئيس مصلحة حماية المستهلك - ولعل هذه التسوية بحاجة الى تعديل - من ان التجار اخذوا يتجاوبون مع تدابير المصلحة في عدم التلاعب بالاسعار ! ان اتنى الفلأء ان الحكومة لاحقت بعضي التجار وحكمت عليهم مع وقف التنفيذ، ولان التجار بعد ذلك تجاوبوا معها !

وهل صحيح ان ملاحفة التجار لانه يبيع كيلو الفاصوليا ، المرغفة - اناج ارفنا وسواعدا - بثلاث ليرات بدل ٢٧ قرشا ، تنفي وجود الفلأء ؟ وهل ان الـ ٢٧ قرشا تمن كيلو الفاصوليا ، هي في الاساس سعر معمول ؟

ومع نابيدنا للاحقة التجار المتلاعبين ، ندر ان المشكلة ليست في عدد من التجار برغمون الاسعار حسب مزاجهم ، وندرد ان معالجة استفحال الفلأء لا تكون بالحكم على التجار المتلاعبين بالحسي او الغرامة مع وقف

## ٢ - ماجدة العود حادث تافه ؟

يوم نشر السلطان العثماني ، عبدالحميد ، الدستور في القرن التاسع عشر فهم الناس ان نشر الدستور يعني اعطاء الحرية للجميع .. وبعد بضعة ايام شوهد رجل يتنفي خنجرا ويركض وراء اخر يريد طمته . فنجهم الناس حوله وسالوه لماذا تريد طم من ذلك الرجل ؟

قال : السلطان اعطى الحرية .. وانا حر في ان اقل من اريد ..

بعثل هذا الفهم « العثماني » للحرية تمتع المسؤولون عندها .

فمع الفسحة التي اذهمت اجهزة الاعلام بعد ان اهرقت اذان المواطنين ومقولهم ، والتي هدفها التفتي بشفت الدولة بالحرية ، تصدى دراجات حرس الحكومة للطالبات المتظاهرات امام مجلس النواب ، لندهس ماجدة العود ، ولتفصح الطريق امام الزعماء !

وما زرع الداخلية نفث ان تكون الدرجات قد صدمت ماجدة العود ، فان التاب واقعيا ان الغاة نقلت الى مستشفى لتعيش اياما عديدة بعد الحادث ، وابسر المصل غاذاها الوحيد !

وسواء اكان « مسمى » ماجدة العود حصل بالدرجات ام بالسيارات ، والتابعة لهذا الزعيم او لذلك المسؤول ، فان الامر يبقى على حاله . والموضوع ليس موضوع ماجدة العود شخصيا بل هو موضوع العلاقة بين السلطة والمواطن في ظل دولة تدعي انها توفر مناخ الحرية للجميع .

طالب يطالبون بالانباء على حقوق مكتسبة لهم ، فيما خص معادلات الشهادات الثانوية فيواجههم النظام بالانعداء والفرص . ولو ان مواطنا خرج اخر لزوجوه في السجن ، ولكن ان تعديت السلطة على الطلاب والطالبات ، فلذلك تنتهي الحرية والديمقراطية !

ولكن ليس غريبا ما فعله النظام باحدى المتظاهرات ما دام هذا النظام ذاته قد قتل وبطبيعة طارية سابقة ، ورفاهي الهزيمة خربج احدى دورات المخارات في اميركا .

هذا نموذج من النشاط الذي تمارسه مخابرات ابو ظبي تجاه مواطن فلسطيني ، وللك المخارات ولا شك بارعة في عملها ومطمعة بعناصر مندوبة ، ورفاهي الهزيمة خربج احدى دورات المخارات في اميركا .

هذا نموذج من النشاط الذي تمارسه مخابرات ابو ظبي تجاه مواطن فلسطيني ، وللك المخارات ولا شك بارعة في عملها ومطمعة بعناصر مندوبة ، ورفاهي الهزيمة خربج احدى دورات المخارات في اميركا .

وهناك المخابرات الاردنية وعناصرها لم المستر كليش الحريص على ان مواطي ابو ظبي وراحتهم ، وبيبي دور مكتب منظمة التحرير في ابو ظبي . لا بد من ملاحفة اكبر لشؤون الفلسطينيين وللاقمع مع حكومة ابو ظبي ، من الصعب ان يواجهوا سلطة مخابرات من النوع والتركيبة التي تحدثنا عنها دون ان يكون لتنظمة التحرير دورها في ان تعرف على الاقل ماذا يحدث !

فالي متى يبقى المواطنون عندها يمسرون بهذه الاجداث وكانها لا تعنيهم في شيء ؟؟

( غازي )

## قصة الصراع بين الاقطاع السياسي وقرءوا الفلاحين في قرية مجنوب لبنان اسمرها : هارنين

اللاق . لقد جاءت مؤامرة الاقطاع السياسي هذه ، ردا عمليا لبيين لهؤلاء الفلاحين الشرفاء ، اين يقف الاقطاع السياسي من مصالحها ، ففي الوقت الذي كان للاحو حاجين ينتظرون العديد من المساعدات والصناعات ، جاهدت هذه المواجهة التي قد تنتهي بتجريدهم من اراضيهم !

ان كامل الاسد على ما يبدو يعتقد ان هذه الخطوة لا تدخل في حساب الحركة الانتفاضية التي سيفت انبثاها امام هؤلاء الفلاحين انفسهم ، كي يعهد متجزاة وما حققه لهم من مكاسب جديدة ان تعيد لتفهم به . وهنا ستكون مسألة محاولة انتزاع اراضيهم هي اولي تلك المتجزات واهمها !

صحيح ان قواهر الاوضاع الاجتماعية التي يعيشها الجنوب قادرة على تصوير عملية الاستغلال والتهمب التي يمارسها حفنة من الاقطاعيين على حساب اوسع الجماهير الشعبية الكناحة ، ولكن « حاتين » احدى قرى الجنوب المدم ، تستطيع ان تير اليوم باحسن ما يكون التميز عن شتى الوان المانعة التي يعيشها ابناء الجنوب الكادحين .

فما هي قصة حاتين ؟

لا بد لنا في البداية من ان نشعر الى ان ما سنسفرق اليه الان هو ما تعيشه حاتين في هذه القرية البالدات ، والتي تعتبر من اشد المراحل الحياتية في تاريخها .

فالذا كان النظام اللبناني يعمل لخدمة اربابه ، كما هو واضح ، فان ايسة مؤسسة تقام في الجنوب ، ستكون حتما اداة طيمة لخدمة اهل النظام المتمثل بالمالقات الاقطاعية ، وخصوصا عائلة الاسد ، طيمة الاقطاع الجنوبي .

ومن هذا المنطلق ، فانه من غير المستحسن لارة الاطلاق ان يكون مختار حاتين مثلا ، انكاسا على ارادة السلطة واردة الاقطاعيين واداة لتنفيذ مخططاتهم .

من المرفود ان اتراسي التي يملكها الفلاحون في حاتين يتصرف بها مختارها ، في عديد من المستندات الوصفة باسمه . ولكن هذا التوقيع يصبح ايها وبقدرة قادر ممحيا ، تماما مثلما تصبغ كل هذه المستندات باطلة اذا شاء الاقطاع !

هذا كله قبل ان نصل الى المشكلة القاسمة اليوم ، حيث اراد الرئيس كامل الاسد ان يستلم كل الاراضي ، ولكن لا بد له حتى يحقق ما يريد ، من ان يعتمد القانون اللبناني حكما وشاهدا على حقه في وضع اليد ، ولذا فقد لجا الى مختار القرية مدينا ان هذه الاراضي هي ملك شخصي له ، ورلها من ابائه واولاده ولقد يدعى الى القضاء يطالبه فيها بـ « حقوقه الشرعية » وبطبيعة الحال مدعما دعواه بشهادة المختار اياه .

فالقصة باختصار ان كامل بك يقول ان حقوقه منتسبة من قبل الفلاحين !!

وامام هذه القصة يقف المختار محرجا ، هكذا يقول هو ) حيث لاحظ نفعة المصالحين ورفاههم بل واصرارهم على عدم التنازل ولو من شبر من اراضيهم ، مهما كلفهم هذا الولف من اجراءات يتخذها اليك والسلطات الرسمية .

وبقابل ذلك اصرار كامل بك على موقفه الذي يستلزم ووقوف المختار الى جانبه ، سرعان ما الضلع ان مخرجه سهل للغاية ، وهو ان يعف المختار « شغبيا » مع الفلاحين ، و « عمليا » مع كامل بك !

وهكذا ، وبعد ان وعد الفلاحين بالاستقالة زهدا ، وتواري في اليوم التالي من الانتظار عدة ايام ، حيث تبين فيما بعد انه كان على امسال سيده ليتسنى لهما ترتيب امر انتزاع الاراضي من الفلاحين الفراء .. قانونيا !

ان هذا العمل الذي يحضاه قد مصالح الفلاحين الفراء من ابناء الجنوب ، جاء بعد سلسلة من المطالب تقدم بها للاحو حاتين لكي يتوفر لهم الحد الاثني من المستوى المعيشي

اللاق . لقد جاءت مؤامرة الاقطاع السياسي هذه ، ردا عمليا لبيين لهؤلاء الفلاحين الشرفاء ، اين يقف الاقطاع السياسي من مصالحها ، ففي الوقت الذي كان للاحو حاجين ينتظرون العديد من المساعدات والصناعات ، جاهدت هذه المواجهة التي قد تنتهي بتجريدهم من اراضيهم !

ان كامل الاسد على ما يبدو يعتقد ان هذه الخطوة لا تدخل في حساب الحركة الانتفاضية التي سيفت انبثاها امام هؤلاء الفلاحين انفسهم ، كي يعهد متجزاة وما حققه لهم من مكاسب جديدة ان تعيد لتفهم به . وهنا ستكون مسألة محاولة انتزاع اراضيهم هي اولي تلك المتجزات واهمها !

صحيح ان قواهر الاوضاع الاجتماعية التي يعيشها الجنوب قادرة على تصوير عملية الاستغلال والتهمب التي يمارسها حفنة من الاقطاعيين على حساب اوسع الجماهير الشعبية الكناحة ، ولكن « حاتين » احدى قرى الجنوب المدم ، تستطيع ان تير اليوم باحسن ما يكون التميز عن شتى الوان المانعة التي يعيشها ابناء الجنوب الكادحين .

فما هي قصة حاتين ؟

لا بد لنا في البداية من ان نشعر الى ان ما سنسفرق اليه الان هو ما تعيشه حاتين في هذه القرية البالدات ، والتي تعتبر من اشد المراحل الحياتية في تاريخها .

فالذا كان النظام اللبناني يعمل لخدمة اربابه ، كما هو واضح ، فان ايسة مؤسسة تقام في الجنوب ، ستكون حتما اداة طيمة لخدمة اهل النظام المتمثل بالمالقات الاقطاعية ، وخصوصا عائلة الاسد ، طيمة الاقطاع الجنوبي .

ومن هذا المنطلق ، فانه من غير المستحسن لارة الاطلاق ان يكون مختار حاتين مثلا ، انكاسا على ارادة السلطة واردة الاقطاعيين واداة لتنفيذ مخططاتهم .

من المرفود ان اتراسي التي يملكها الفلاحون في حاتين يتصرف بها مختارها ، في عديد من المستندات الوصفة باسمه . ولكن هذا التوقيع يصبح ايها وبقدرة قادر ممحيا ، تماما مثلما تصبغ كل هذه المستندات باطلة اذا شاء الاقطاع !

هذا كله قبل ان نصل الى المشكلة القاسمة اليوم ، حيث اراد الرئيس كامل الاسد ان يستلم كل الاراضي ، ولكن لا بد له حتى يحقق ما يريد ، من ان يعتمد القانون اللبناني حكما وشاهدا على حقه في وضع اليد ، ولذا فقد لجا الى مختار القرية مدينا ان هذه الاراضي هي ملك شخصي له ، ورلها من ابائه واولاده ولقد يدعى الى القضاء يطالبه فيها بـ « حقوقه الشرعية » وبطبيعة الحال مدعما دعواه بشهادة المختار اياه .

فالقصة باختصار ان كامل بك يقول ان حقوقه منتسبة من قبل الفلاحين !!

وامام هذه القصة يقف المختار محرجا ، هكذا يقول هو ) حيث لاحظ نفعة المصالحين ورفاههم بل واصرارهم على عدم التنازل ولو من شبر من اراضيهم ، مهما كلفهم هذا الولف من اجراءات يتخذها اليك والسلطات الرسمية .

وبقابل ذلك اصرار كامل بك على موقفه الذي يستلزم ووقوف المختار الى جانبه ، سرعان ما الضلع ان مخرجه سهل للغاية ، وهو ان يعف المختار « شغبيا » مع الفلاحين ، و « عمليا » مع كامل بك !

وهكذا ، وبعد ان وعد الفلاحين بالاستقالة زهدا ، وتواري في اليوم التالي من الانتظار عدة ايام ، حيث تبين فيما بعد انه كان على امسال سيده ليتسنى لهما ترتيب امر انتزاع الاراضي من الفلاحين الفراء .. قانونيا !

ان هذا العمل الذي يحضاه قد مصالح الفلاحين الفراء من ابناء الجنوب ، جاء بعد سلسلة من المطالب تقدم بها للاحو حاتين لكي يتوفر لهم الحد الاثني من المستوى المعيشي

اللاق . لقد جاءت مؤامرة الاقطاع السياسي هذه ، ردا عمليا لبيين لهؤلاء الفلاحين الشرفاء ، اين يقف الاقطاع السياسي من مصالحها ، ففي الوقت الذي كان للاحو حاجين ينتظرون العديد من المساعدات والصناعات ، جاهدت هذه المواجهة التي قد تنتهي بتجريدهم من اراضيهم !

ان كامل الاسد على ما يبدو يعتقد ان هذه الخطوة لا تدخل في حساب الحركة الانتفاضية التي سيفت انبثاها امام هؤلاء الفلاحين انفسهم ، كي يعهد متجزاة وما حققه لهم من مكاسب جديدة ان تعيد لتفهم به . وهنا ستكون مسألة محاولة انتزاع اراضيهم هي اولي تلك المتجزات واهمها !